المؤشر تمكن من إنهاء تعاملات الأسبوع متخطياً مستوى 6,800

«بيان»: السوق تحت القوى الشرائية المستمرة على الأسهم الصغيرة

■ تسعة قطاعات سجلت نمواً بينما تراجعت الثلاثة الباقية

■ قطاع الخدمات شغل المركز الأول في حجم التداولات خلال الأسبوع الماضي

قال تقرير شركة بيان للاستثمار انهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع الماضي مسجلا تباينا لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث لم يتمكن من تحقيق المكاسب الأسبوعية سوى المؤشر السعري، وذلك في ظل القوى الشرائية المستمرة على الأسهم الصغيرة بشكل خاص، والتي واصلت قيادة السوق نحو تحقيق مستويات مرتفعة لم يشهدها منذ فترة، حيث تمكن المؤشر من إنهاء تعاملات الأسبوع متخطيا مستوى 6,800 نقطة النفسي لأول مرة منذ شهر فبراير 2011، في حين سجل المؤشر الوزني تراجعا بسيطا على المستوى الأسبوعي بالرغم من تحقيقه لأعلى مستوى إغلاق منذ شهر يونيو 2011 خلال إحدى جلسات الأسبوع الماضي، قبل أن تتسبب عمليات جني الأرباح في سحبه إلى جوار مؤشر كويت 15 إلى المنطقة الحمراء.

على الصعيد الاقتصادي، أقر مجلس الأمة في مداولته الأولى قانون إسقاط فوائد القروض بأغلبية 33 نائبا، ورغم تحذير وزير المالية بأن تكلفة إسقاط فوائد القروض يمكن أن تصل إلى 4 مليارات دينار، ولن تكون أقل من 3.5 مليارات «وهو جهة الاختصاص القادر على احتساب التكلفة»، إلا أن رئيس اللجنة المالية في المجلس قال أن «الكلفة واضحة وتبلغ 930 مليون دينار وعدد المستفيدين 66,555 مواطنا». وقد انتقد وزير المالية طريقة تعاطي اللجنة المالية مع القانون، مشددا على ضرورة عرض التعديلات الأخيرة على الحكومة لتبدي رأيها بشأن القانون قبل التصويت عليه في المداولة الثانية.

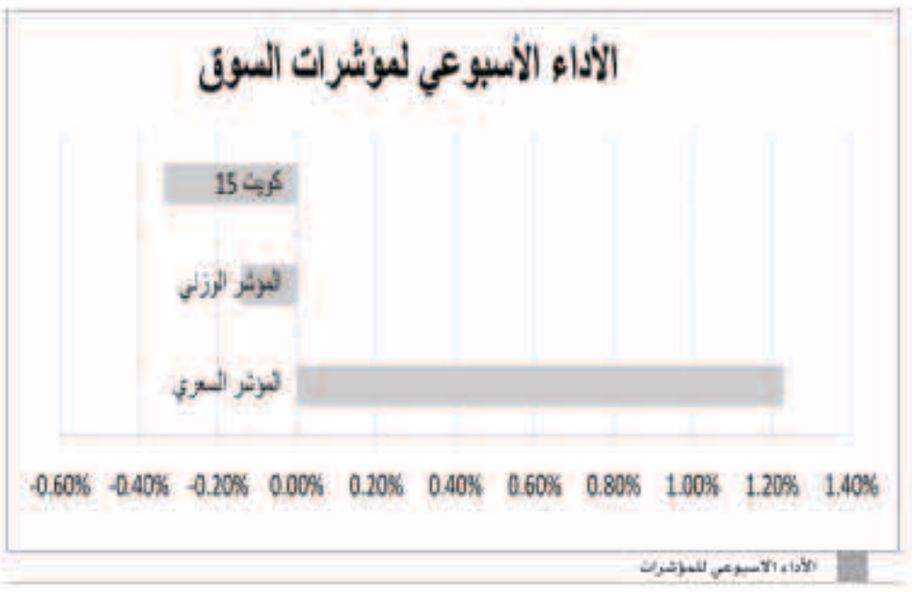

الأداء الاسبوعي للمؤشرات

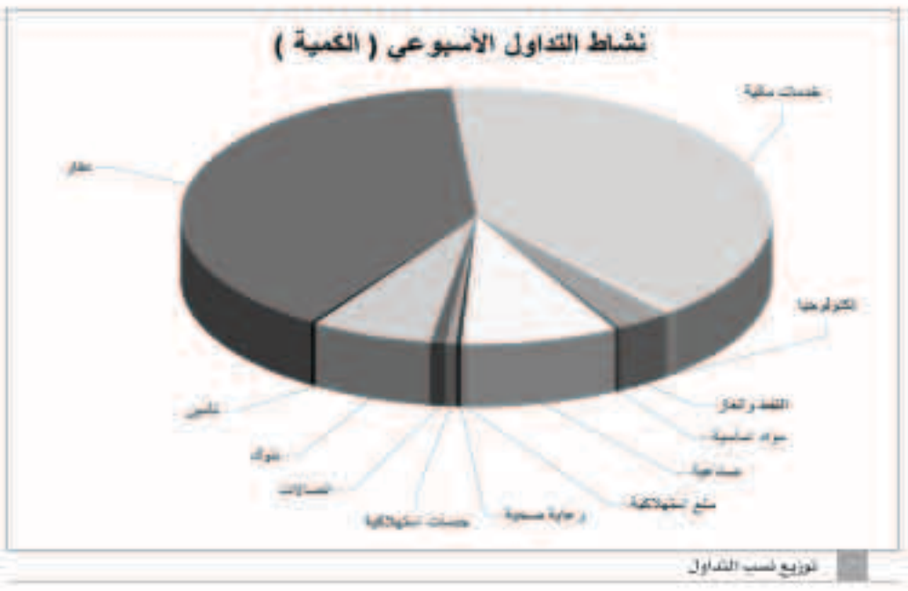

توزيع نسب التداول

■ أقرار قانون اسقاط فوائد القروض رغم تحذيرات وزير المالية

وإننا نتساءل كيف يصوت نواب الأمة على قانون ذو شان مالي مثل قانون إسقاط فوائد القروض دون أن يتأكدوا من تكلفته المالية الحقيقية على الدولة؟! فكان على المجلس الذي لديه السلطة التشريعية وسلطة صرف الاموال، ان يتمهل على الاقل ويتاكد من تكلفة القانون بشكل دقيق من جهة الاختصاص قبل رفعه إلى النواب للتصويت عليه. من ناحية اخرى، فإننا كنا نامل ان يركز نواب مجلس الامة على تحسين وتحفيز وتطوير وإنعاش الاقتصاد الوطني كاولوية اساسية لاي مجتمع متحضر، من خلال إصدار قوانين وتشريعات تحسن البيئة الاقتصادية في الدولة، مما يصب في مصلحة المجتمع بأكمله، بدلا من تركيزهم على مسالة إسقاط فوائد القروض والتي تم معالجة المتعثر منها سابقا ولم يستفيد منها سوى 16 في المئة تقريبا من الشعب الكويتي وبشكل وقتي، فإنعاش الاقتصاد هو المدخل الرئيسي لتحسين مستوى معيشة المواطنين ككل، وليس بإسقاط قروض استهلاكية مقسطة تدفع بشكل منتظم ولا يوجد بها مشاكل مؤثرة لا على المقترضين ولا على الاقتصاد المحلي. من جهة اخرى، علق وزير التجارة والصناعة على تاخر إنجاز قانون الإعسار المالي وعدم إنجازه قبل عامين قائلا «انه ليس قانونا اكتبه وأقدمه، حيث إن هناك منظومة متكاملة للقوانين الإعسار تضم 4 محاور سيتم إعدادها، وتتمثل في وضع آلية مستعجلة لإيجاد حلول خارج إطار المحاكم للديون المتعثرة لمعالجة مشكلات السداد القائمة بين شركات الاستثمار والشركات المتعثرة ودائنيها، وإقرار قانون لإعادة تاهيل وتصفية الشركات المتعثرة، ووضع دليل قضائي مفصل لشرح الإجراء الجديد.

وإننا نامل من وزير التجارة والصناعة الا ينتظر عامين لإنجاز قانون بهذه الاهمية، خاصة في ظل الأوضاع الحساسة التي تمر بها العديد من شركات القطاع الخاص الوطنية منذ الأزمة المالية العالمية، إن الإسراع في تهيئة البيئة التشريعية اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني هو من الامور التي لا يمكن قبول التاخير بها، لما قد يحمله ذلك من عواقب وخيمة على القطاع الخاص.

على صعيد اداء سوق الكويت للاوراق المالية، فقد تباينت إغلاقات مؤشراته الثلاثة، حيث تراجع كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15، بينما استمر المؤشر السعري في تحقيق الارتفاع للاسبوع الثاني عشر على التوالي، وذلك في ظل القوى الشرائية وعمليات التجميع التي تشهدها العديد من الأسهم الصغيرة في السوق، إضافة إلى استمرار النهج المضاربي في السيطرة على تعاملات عدد كبير من الأسهم في قطاعات عدة، وخاصة قطاعي الخدمات المالية والعقار.

كما ولقي السوق دعماً من عمليات الشراء الانتقائية التي شهدها عدداً من الإسهم القيادية، والتي عادة جزئياً إلى النشاط مرة اخرى، وفي مقدمتها اسهم قطاع البنوك، وهو الأمر الذي انعكس إيجاباً على مؤشرات السوق الثلاثة، ولاسيما المؤشرين الوزني وكويت 15، قبل أن تاتي عمليات جني الأرباح التي نفذت على عدد من الأسهم الصغيرة بشكل خاص، بعد الارتفاعات المتفاوتة التي سجلتها اسعارها خلال الفترة الماضية، لتدفع بالمؤشرين الوزني وكويت 15 إلى منطقة الخسائر الأسبوعية.

ويأتي هذا الأداء مع استمرار تدافع الشركات المدرجة في الإعلان عن نتائجها المالية وتوزيعاتها عن العام 2012، خاصة مع قرب انتهاء المهلة القانونية المحددة للإفصاح عن تلك النتائج والتي ستنتهي مع نهاية الشهر الجاري، وسط حالة من الترقب والحذر والخوف من احتمال إيقاف بعض الشركات عن التداول إذا ما لم تقم بإعلان بياناتها قبل انتهاء تلك المهلة.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 14.85 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 3.69 في المئة، في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 1.50 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 6,815.75 نقطة، مسجلاً نموا نسبته 1.23 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعا نسبته 0.14 في المئة بعد ان اغلق عند مستوى 433.07 نقطة، في حين اقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,024.26 نقطة، مسجلاً خسارة نسبتها 0.34 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تراجع متوسط قيمة التداول إذا ما قورنت بالمتوسط اليومي لشهر فبراير الماضي، حيث بلغت 52.21 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 31.93 في المئة، ليبلغ 628.90 مليون سهم.

■ نأمل من وزير التجارة إقرار قانون الإعسار المالي قبل عامين

مؤشرات القطاعات

سجلت تسعة من قطاعات سوق الكويت للاوراق المالية نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، بينما تراجعت القطاعات الثلاثة الباقية. وقد تصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات التي سجلت ارتفاعا، إذ اغلق مؤشره عند 1,073.81 نقطة، مسجلا نموا نسبته 6.57 في المئة، تبعه في المركز الثاني قطاع النفط والغاز، والذي سجل مؤشره ارتفاعا نسبته 2.25 في المئة بعد ان اغلق عند 1,237.16 نقطة. في حين شغل قطاع العقار المرتبة الثالثة، إذ سجل مؤشره ارتفاعا نسبته 1.81 في المئة بعدما اغلق عند مستوى 1,143.48 نقطة. أما أقل القطاعات تسجيلا للمكاسب فكان قطاع البنوك، والذي أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلا نموا نسبته 0.25 في المئة، مغلقا عند مستوى 1,054.52 نقطة.

من جهة اخرى، تصدر قطاع الاتصالات القطاعات التي سجلت انخفاضا، حيث بلغت نسبة تراجع مؤشره 1.28 في المئة منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 914.62 نقطة، فيما تبعه في المرتبة الثانية قطاع التامين، إذ اقفل عند مستوى 917.33 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 1.27 في المئة. أما أقل القطاعات تراجعا، فكان قطاع السلع الاستهلاكية، والذي انهى تعاملات الأسبوع عند مستوى 998.02 نقطة، مسجلاً انخفاضا نسبته 0.12 في المئة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.24 مليار سهم شكلت 39.39 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث تساوت نسبة حجم تداولاته مع نسبة حجم تداولات قطاع الخدمات المالية تقريبا، إذ تم تداول 1.24 مليار سهم للقطاع، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 8.41 في المئة بعد أن وصلت إلى 264.43 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 35.36 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 92.32 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 28.59 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 74.64 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع البنوك، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 37.25 مليون د.ك. شكلت 14.27 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

«بنك الكويت الدولي» قدّم هدايا لـ «دار المسنين»

تواصلا لجهود بنك الكويت الدولي في مساندة ودعم رسالة الدولة تجاه خدمة ورعاية المؤسسات الاجتماعية، قام موظفي من «الدولي» بزيارة لدار المسنين وتوزيع هدايا متنوعة لنزلاء الدار بمناسبة يوم الأم العالمي.

وبهذه المناسبة قال مسؤول أول العلاقات العامة فهد السرحان : إنه من دواعي السرور أن يشارك موظفي بنك الكويت الدولي نزلاء الدار فرحتهم في هذه المناسبة، مشيدا بدور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وجهودها الواضحة في ميدان الرعاية الاجتماعية ورعاية المسنين، وهو ما أكده جميع النزلاء واثنوا على الرعاية الطبية والخدمات الراقية المقدمة لهم.

وختم السرحان على أن هذه المبادرة تؤكد حرص «الدولي» على التواصل مع المؤسسات الاجتماعية والانسانية المختلفة في الكويت انطلاقا من مسؤولية البنك الاجتماعية الرائدة كمؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتسعى إلى غرس مبادئ ومفاهيم ديننا الاسلامي في صلة الأرحام وادخال البهجة والسرور في النفوس، وهذا بالفعل ما لمسه موظفي البنك بشكل واضح في نفوس نزلاء الدار عند زيارتهم.

جانب من زيارة «الدولي»

وزارة النفط تعلن أسماء المشاركين في ملتقى الإعلام البترولي لدول التعاون

«كونا» – اعلنت وزارة النفط اسماء رؤساء الجلسات والمتحدثين في ملتقى الإعلام البترولي الاول لدول مجلس التعاون الخليجي والذي يبدأ فعالياته الاثنين المقبل بحضور عدد من الوزراء والقياديين في القطاعات النفطية في دول المجلس.

وقالت الوزارة في بيان صحافي خصت به وكالة الانباء الكويتية «كونا» امس ان الجلسة الأولى التي ستقام في يوم الافتتاح ستكون بعنوان «دور اجهزة الإعلام البترولي بدول المجلس في تحقيق استراتيجية الإعلام البترولي» وسيرأسها وزير النفط المهندس هاني عبدالعزيز حسين.

واشارت الى ان المتحدثين في الجلسة هم المدير التنفيذي لمؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد المحسن محمد البناي ومدير الإعلام في الامانة العامة لمجلس التعاون الدكتور ربيعة صباح الكواري ومستشار رئيس مجلس امناء الكلية الاسترالية بدولة الكويت الدكتور اسامة فاضل الجمالي.

واوضحت أن الجلسة الثانية التي تقام في نفس اليوم ستحمل عنوان «استثمار التطور الالكتروني في ابراز دور العوائد البترولية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول المجلس والمحافظة على البيئة» ويرأسها وكيل وزارة الطاقة في دولة الامارات العربية المتحدة الدكتور مطر حامد النيادي.

وافادت بان المتحدثين في هذه الجلسة هم مدير الشؤون الخارجية والاتصال بشركة تنمية نفط عمان سليمان بن محمد المنذري والخبير الاعلامي في وزارة البترول والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية يوسف ابراهيم المحميد اضافة الى الاستاذ في قسم الاعلام بجامعة الكويت الدكتور محمود عبدالنبي الموسوي والدكتور عبدالله حسين بدران من وكالة الأنباء الكويتية «كونا».

وذكرت الوزارة ان اليوم الثاني للملتقى الموافق الثلاثاء المقبل سوف تحمل الجلسة الثالثة في الملتقى عنوان «أهمية دور وسائل الإعلام في نشر وتعزيز الثقافة البترولية بين اوساط المجتمع» وسيرأسها الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية فاروق حسين الزنكي في حين يتحدث فيها رئيس مجلس ادارة شركة نفط الكويت السابق احمد راشد العربيد ومدير الإعلام البترولي والعلاقات العامة في وزارة النفط بدولة الكويت انور مضحي الخالدي ورئيسة العلاقات العامة والاعلام في منظمة الدول المصدرة للبترول «اوبك» انجيلا يو آكاويك.

ولفتت الوزارة الى ان الجلسة الرابعة والاخيرة في الملتقى تحمل عنوان «تقييم طبيعة العلاقة بين وسائل الاعلام والقطاع البترولي في دول مجلس التعاون ويرأسها امين عام منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول «اوابك» عباس علي النقي ويتحدث فيها كل من مستشار وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية الدكتور إبراهيم عبدالعزيز المهنا ومدير ادارة الدراسات والعلاقات الدولية في الهيئة الوطنية للنفط والغاز بمملكة البحرين الدكتور محمد جعفر الصياد ومدير ادارة التخطيط والعلاقات الدولية في وزارة النفط بدولة الكويت أحمد عبدالله الصيرفي.

بالتعاون مع المنظمة الدولية لقانون التنمية

الصندوق الكويتي ينظم ورشة عمل للقانونيين حول العقود الحكومية

تنطلق اليوم ورشة عمل القانونيين الكويتيين العاملين في الجهات والمؤسسات الحكومية بعنوان « عقود الاشتراء الحكومي ، والشراكة بين القطاع العام والخاص» والتي ينظمها الصندوق الكويتي للتنمية ، بالتعاون مع المنظمة الدولية لقانون التنمية وذلك في فندق الفوربوينتس خلال الفترة من 24 إلى 28 مارس الجاري.

وفي تصريح لنائب رئيس المنظمة الدولية لقانون التنمية ، المستشار القانوني في الصندوق الكويتي للتنمية نواف المهلل اكد أن تنظيم هذه الورشة يأتي استجابة للتحديات القانونية في مجال عقود المناقصات والاشتراء الحكومي وتزويد المشاركين بالمعرفة النوعية والمهارات اللازمة ليصبحوا عناصر فاعلة في دعم التنمية المحلية .

وأضاف المهلل ان الهدف من عقدالورشة هو تدريب المشاركين وتمكينهم من معرفة المبادئ الأساسية التي تحكم اجراء المناقصات والمشتريات العامة والوعي بالطرق السليمة والصحيحةفي هذا الصدد ، مضيفا انهأسوف تمكن المشاركين ايضا من اكتساب المعرفة العملية اللازمة لإدارة مشاريع المشتريات وفقا لأفضل الممارسات الدولية .

واشار المهلل الى ان تنظيم الصندوق لمثل هذه الورشات يأتي في اطار مساعيه للاستفادة من الخبرات القانونية العالمية المتراكمة لدى المنظمة وتوظيفها في خدمة التنمية البشرية المحلية . موضحا أن محاور الورشة تتضمن دورة المناقصات الحكومية ، وطرق الاشتراء والتحديات المتعلقة بعملية الاشتراء الحكومي ، وعقود الاشتراء والمناقصات الحكومية للحصول على السلع والخدمات ، والأعمال الإنشائية ، والخدمات الإستشارية ، ومشاريع البنية التحتية الكبيرة ، ومشاريع الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص «PPP» .

المستشار القانوني نواف اكهيل

جدير بالذكر ان المنظمة انشئت عام 1983 بدعم من وكالة التنمية الأمريكية وحكومة إيطاليا والبنك الدولي ، وبعض الجهات المانحة الأوروبية ، إضافة للصندوق الكويتي للتنمية ، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية. تضطلع المنظمة بمسئولية تشجيع وتيسير تطوير المصادر القانونية واستخدامها في عملية التنمية ، والمساهمة في إرساء قواعد الحوكمة وسيادة القانون وتطويرهما تدريجيا وتطبيقهما في الدول النامية والتي تمر بمرحلة تحول اقتصادية انتقالية ، وتعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين الأنظمة القانونية والقضائية ، وقد دربت المنظمة منذ إنشائها ما يزيد على 15 الف من رجال القانون من أكثر من 175 دولة. كما ساعدت المنظمة على تأسيس جمعيات لخريجي المنظمة في 41 دولة في جميع انحاء العالم. وهناك 28 دولة عضو في المنظمة ، وتتمتع المنظمة بصفة مراقب في هيئة الأمم المتحدة .

ويأتي تنظيم الصندوق الكويتي لهذا التجمع اتساقا مع الدور الهام الذي اضطلعت به دولة الكويت من خلال الصندوق في دعم مشاريع التنمية والإسهام بفعالية في أوجه عملها وأنشطتها المختلفة ، حيث كان الصندوق من أوائل الجهات التي ساهمت في دعم المنظمة منذ انطلاقتها الأولى ، إدراكا منه لأهمية مواكبة النظم والخدمات القانونية لجهود التنمية وتلبية متطلباتها .

«برقان»: بطاقة لتأمين احتياجات العلاج بالخارج

أعلن بنك برقان امس أن الأفراد الذين يسعون للحصول على علاج طبي في الخارج اصبح بإمكانهم الآن الاستفادة من بطاقة X-Change متعددة العملات من ماستركارد التي اطلقها البنك مؤخرا.

هذا وتتوفر بطاقة X-Change بالدولار الأميركي، اليورو، والجنيه الإسترليني مما يجعلها الرفيق المثالي لتغطية تكاليف العلاج بالخارج. كما تحافظ ايضا على سعر الصرف عند التعبئة، مما يحمي العملاء من تقلبات الأسعار.

حملة برقان